الصادر: ٥٩٥/ص١
التاريخ: ١٤/٤/٢٠٠٠

بيـان مالـي

عن تطورات المالية العامة لشهر آذار ٢٠٠٠

بلغ عجز الموازنة في شهر آذار ٢٠٠٠ مبلغ ٣٤٠ مليار ليرة، بنسبة ٤٦% من مجمل إنفاق الموازنة. وبالمقارنة، كان العجز ١٧٦ مليار ليرة في شهر شباط من هذا العام، بنسبة ٤٢%، و ١٦٧ مليار ليرة في شهر آذار من العام السابق بنسبة ٣٦%.

وتظهر النتائج الإجمالية لحركة الإيرادات والنفقات أن مجمل إيرادات شهر آذار ٢٠٠٠ ارتفع بمقدار ١٠٢ مليار ليرة عن إيرادات نفس الشهر في العام السابق وهو ما يمثل زيادة نسبية قدرها ٣٥%. ولكن مجمل النفقات ارتفع في نفس الفترة بحوالي ٢٧٥ مليار ليرة وهو ما يمثل زيادة نسبية قدرها ٦٠%.

وفيما يتعلق بتفاصيل الإيرادات فلقد ارتفعت الإيرادات الضريبية العادية، (عدا إيرادات الجمارك) بنسبة ٦%، من ٦٦ مليار ليرة في آذار ١٩٩٩ إلى ٧٠ مليار ليرة في آذار ٢٠٠٠. ويرجع قسم من تباطؤ نمو الإيرادات الضريبية العادية إلى التأخر في دفع المتوجبات العائدة لأعمال ١٩٩٩. وفي هذا المجال تود وزارة المالية أن تعيد تذكير جميع المكلفين أن الإعفاء من غرامات التأخر في السداد لا يسري إلاّ على المتوجبات العائدة إلى أعمال ١٩٩٨ وما قبل. وأن الغرامات ستطبق على متأخرات السداد العائدة إلى أعمال ١٩٩٩.

وزادت الإيرادات غير الضريبية من ٥٢ مليار ليرة إلى ١٨٦ مليار ليرة، ويعود ذلك إلى ارتفاع كبير في التحويلات من هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية. وفي المقابل انخفضت إيرادات الجمارك من ١٧٤ مليار ليرة في آذار ١٩٩٩ إلى ١٣٩ مليار ليرة في الشهر الماضي.

وكانت أهم العناصر المؤثرة في زيادة الإنفاق بين آذار ١٩٩٩ وآذار ٢٠٠٠ الزيادة الكبيرة في خدمة الدين العام الداخلي والخارجي، التي ارتفعت من ١٦٦ مليار ليرة إلى ٣٥٦ مليار ليرة، وزيادة الإنفاق على تعويضات نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد، والإسراع في صرف مساهمات الدولة في التعاونيات وصناديق التعاضد التي استأثرت بأكثر من ٤٥ مليار ليرة من زيادة الإنفاق في آذار ٢٠٠٠ بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

ويتضح مقدار التحسن في تنفيذ إنفاق الموازنة لدى مقارنة تطورات مكونات الإنفاق في الفصل الأول (اشهر كانون الثاني لغاية آذار) من الأعوام ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ بعد استبعاد نفقات خدمة الدين العام. ويعرض الجدول التالي أن نسبة عقد النفقات (أي الموافقة على طلبات الإنفاق) ارتفعت في الفصل الأول من العام ٢٠٠٠ من ٣٥% إلى ٤١%، وأن نسبة صرف النفقات التي كانت قد انخفضت قليلاً في الفصل الأول من العام ١٩٩٩، نظراً لاعتماد القاعدة الاثني عشرية في تلك الفترة، ارتفعت في الفصل الأول من العام ٢٠٠٠ من ١٤% إلى ١٨%.

١٩٩٨		١٩٩٩			٢٠٠٠		
مجموع اعتمادات الإنفاق (مليار ليرة)	نسبة صرف الاعتمادات (%)	مجموع اعتمادات الإنفاق (مليار ليرة)	نسبة عقد النفقات (%)	نسبة صرف النفقات (%)	مجموع اعتمادات الإنفاق (مليار ليرة)	نسبة عقد النفقات (%)	نسبة صرف النفقات (%)
٥ ١٤٠	**١٤,٤**	**٥ ٧٥٠**	**٣٤,٩**	**١٣,٨**	**٥ ٥٧٠**	**٤١,٣**	**١٨,٤**

أما الوضع التراكمي لتنفيذ موازنة العام ٢٠٠٠ بعد انقضاء ثلاثة أشهر من بداية الفترة، فيظهر أن مجمل الإيرادات بلغ ٩٤١ مليار ليرة، أي بزيادة ٧% عن مجمل الإيرادات في الفترة المقابلة من العام السابق. وبلغ مجمل النفقات ١٥٢٣ مليار ليرة أي بزيادة ٢٩% عن مجمل الإنفاق في الأشهر الثلاث الأولى من العام السابق. وبذلك كان العجز في تنفيذ موازنة العام ٢٠٠٠ بعد ثلاثة أشهر حوالي ٥٨٢ مليار ليرة وهو ما يوازي ٣٨% من مجمل

الإنفاق. وللتذكير، فإن العجز المقدر بنهاية العام ٢٠٠٠ تبعاً لقانون الموازنة يبلغ ٣٢٠٠ مليار وهو ما يوازي ٣٧% من مجمل الإنفاق.

أما فيما يتعلق بعمليات الخزينة، فيلاحظ ارتفاع كبير في مستوى العجز بالمقارنة مع الشهر السابق من هذا العام. فلقد بلغ عجز عمليات الخزينة في شهر آذار حوالي ١٩١ مليار ليرة بالمقارنة مع عجزاً بلغ ١٣٣ مليار ليرة في شهر شباط و ٧٥ مليار ليرة في شهر آذار من العام السابق.

ويعود القسم الأكبر من الزيادة في إنفاق الخزينة في آذار ٢٠٠٠ إلى سداد القروض الخارجية المستحقة على مصلحة كهرباء لبنان والتي بلغت ٥٥ مليار ليرة في الشهر وإلى زيادة سداد مستحقات البلديات إلى أكثر من ٢٠ مليار ليرة في الشهر بعد ما كان متوسط هذا السداد حوالي مليار ليرة شهرياً في فترات المقارنة. وبالإضافة، ارتفعت سحوبات المؤسسات العامة للمبالغ العائدة لها من المساهمات المقررة في الموازنة والتي توضع أمانة في الخزينة بانتظار إنفاقها.

وقد أدت هذه التطورات في عمليات الموازنة والخزينة إلى ارتفاع مستوى العجز الكلي (موازنة + خزينة) إلى 56% في الفصل الأول من هذا العام مقابل ٤٣% في نفس الفترة من العام الماضي. غير أنه من المتوقع أن يزداد نمو الإيرادات الضريبية في الأشهر القادمة وإلاّ تزيد وتيرة الإنفاق الشهري عبر الموازنة.

ومن العوامل الإيجابية الجديرة بالإشارة تحقق فائض أولي (أي بعد استثناء نفقات خدمة الدين العام من مجمل الإنفاق) في عمليات الموازنة في شهر آذار ٢٠٠٠ قدره ١٧ مليار ونسبته ٢% من مجمل الإنفاق وذلك بالمقارنة مع عجز أولي بسيط في آذار ١٩٩٩. وبلغ الفائض الأولي في الثلاثة الأشهر الأولى من هذا العام أكثر من ٢٦٠ مليار ليرة، نسبته ١٧% من مجمل الإنفاق، بالمقارنة مع فائض أولي قدره ٣٠٧ مليار ليرة، نسبته ٢٦% من الإنفاق، في الفترة المقابلة من العام السابق.

أما بشأن تطور الدين العام الإجمالي، فبالرغم من زيادة العجز الكلي (موازنة + وخزينة)، فإن وتيرة نمو الدين انخفضت إلى معدل ٢,٢% في فترة الثلاثة أشهر الأولى من السنة وهو ما يوازي ٨,٦% على أساس سنوي. إذ تم استخدام السيولة المتراكمة في حساب

الخزينة لدى مصرف لبنان لتمويل الزيادة في العجز. ولم يتعدى إصدار سندات الخزينة الداخلية حاجة الخزينة.

وزارة الماليـة